تستفحل حين تموت الضمائر

ظاهرة تهريب وتزوير الدواء.. ثراء ثمنه أرواح الناس

مختصون: اليمن من أكثر البلدان في انتشار أصناف الأدوية المزورة.. والرقابة قاصرة

تحقيق/ زهور السعدي

هذه المعادلة الرخيصة والخالية من معاني الإنسانية هي ببساطة خلاصة ظاهرة الإنتشار الواسع للأدوية المهربة والمزورة التي تكتظ بها كثير من الصيدليات والمخازن المتناثرة في كل منطقة من هذه البلاد التي تعتبر واحدة من بين أكثر البلدان على مستوى انتشار أصناف وأنواع الأدوية والتي تزيد كما يقول الطبيب محمد حمود علي عن ٢٠ ألف صنف... فيما تظل الجوانب الرقابية والقانونية تجاه هذه الظاهرة المدمرة قاصرة ولاترقى إلى مستوى حجم وخطورة الظاهرة إضافة إلى قصور الوعي المجتمعي تجاهها.

مخاطر جمة

هناك إجماع واسع بين كل الباحثين والمهتمين بالشأن الدوائي وحتى بين الأوساط الشعبية على المخاطر المحدقة بالصحة العامة وحياة الناس جراء انتشار أصناف الأدوية المهربة والمزورة .. ويقول محمد حمود علي وهو طبيب وصاحب صيدلية بأحد أرياف مدينة الخوخة بالحديدة أن لكل نواع من الدواء حتى وأن كان رسميا مخاطر وتأثيرات جانبية ناهيك عن الأدوية المهربة التي تتعرض لعوامل ومؤثرات مناخية خلال عملية النقل والتي تفقدها فاعليتها وبالتالي تنتهي مدوادها الخاصة بعلاج المرض لتصبح عبارة عن سموم.. ويؤكد الطبيب حمود أن الأدوية المزورة التي يتم تصنيعها غالباً في الداخل اليمني أكثر خطورة إذ تخلو في صناعتها من المواد الفاعلة في العلاج ويضيف .. هناك مثلاً دواء الاسبرين الذي يقوم الطبيب بوصفه للمريض لوقايته من الاصابة بالجلطات وعندما يقوم المريض بشراء نوع مزور أو مهرب يكون معرضاً للإصابة بالجلطات في أية لخظة.

رقابة قاصرة

الجانب الرقابي على ظاهرة انتشار وتداول الأدوية المزورة والمهربة تظل قاصرة جداً ولا نمتلك المقومات اللازمة للحد من انتشارها ومحاصرة مخاطرها بل أن هناك من يؤكد أن هذه الرقابة بآليتها الحالية وحملات النزول الميداني التي تنفذها المرافق الصحية بحاجة ماسة إلى من يراقبها وأن تلك الحملات لا تكون في كثير من الأحيان إلا وسائل لممارسة الابتزاز والحصول على الأموال من قبل أصحاب الصيدليات ومخازن الأدوية وخاصة المخالفة منها ويوضح الطبيب حمود أن هذه الحملات كثيراً ما يصل خبر نزولها إلى أصحاب الصيدليات قبل وصولها وبالتالي يقوم أولئك باخفاء الأصناف المهربة من الأدوية.. كما أن هذه الحملات الميدانية لاتتكرر كثيراً وتتوقف عند مرات معدودة على مدار العام وخاصة في المدن الثانوية والأرياف حيث تنتشر هذه الأنواع من العلاجات بصورة أكبر من المدن وعواصم المحافظات.. ويعتبر أن هناك أيضاً قصوراً وإضحاً في الجوانب الثانوية حيث لايعطي القانون مثلاً مدير مكتب الصحة في المديرية الحق في متابعة ومراقبة أداء الصيدليات إلا بعد الرجوع إلى مكتب الوزارة في المحافظة وهو ما يتطلب عملاً شاقاً ومعاملة روتينية من شأنها عرقلة الجانب الرقابي والإشرافي.

التعرف على الدواء

يجمع كل المختصين والباحثين على أهمية خلق وعي وطني واسع بمخاطر تزوير الدواء لما له من آثار تدميرية على حياة الناس ويؤكد الباحثون على ضرورة توفير العديد من الشروط والمعالجات الضرورية لظاهرة تهريب وتزوير الدواء ويشددون ضرورة وضع أنظمة رقابية فاعلة تضبط الأدوية المهربة أو المزورة وغير المطابقة للمواصفات الدوائية الدولية التي تتداول في الأسواق المحلية وتوفير التجهيزات الحديثة القادرة على فحص وتحليل الأدوية في كل منافذ الجمهورية داخلياً وخارجياً وتكثيف عمليات الرقابة الصيدليات للتحقق من عدم وجود أدوية مهربة أو غير مطابقة للمواصفات الدوائية المعتمدة لدى وزارة الصحة العامة والسكان.

مسؤولية الصيدلاني

الدكتور الصيدلاني محمد محمد أحمد الحمزي يقول: يمكن للصيدليات عند شراء الأدوية أن تفحصها من أن تكون مزورة أو مهربة ويمكن التعرف على الدواء المزور عن طريقة الشكل الخارجي للعلاج مثلاً لالوان أحياناً باهتة بعكس النوع الاصلي وأحياناً عن طريقه العبوة الداخلية للعلاج فقد يكون شكل العبوة المقلدة مغايراً لشكل العبوة الأصلية وعن طريقة إختلاف التراكيز للمواد الفعالة وأيضاً اختلاف المواد المضافة للمواد الدوائية واختلاف التاريخ وعدم وجود شرح تفصيلي للمادة الفعالة أو العلاج وأيضاً عدم وجود ختم الوكيل أو المستورد ويؤكد أنه يجب رفد الهيئة العليا للأدوية بالكوادر الطبية المختصة من أجل تحسين وتفعيل العملية الرقابية على الصيدليات وضرورة تطبيق العقوبات ضد الصيدليات ومخازن الأدوية التي تتعامل مع الأدوية المهربة وغير المطابقة للمواصفات المعتمدة.

إجراءات لا بد منها

ويرى الأطباء والمختصون تأنه بات لزاماً على الجهات المختصة بوزارة الصحة وخاصة الهيئية العليا للأدوية إتخاذ إجراءات فاعله للقضاء على ظاهرة تهريب وتزوير الدواء والتي انتشاراً يوماً بعد يوم ومرحلة بعد أخرى نظر للفروق السعرية الكبيرة بين الدواء الرسمي وتلك المهربةوالمزورة ويشير الطبيب محمد الحمزي إلى أهمية أن تقوم هيئية الأدوية بالعمل على سحب كافة الأدوية المهربة والمزورة من الاسواق المحلية واتخاذ الإجراءات الوقائية الكفيلة بعدم العلاجات المهربة إلى البلاد ومحاصرة المزورين وتطبيق أقسى العقوبات إزاءهم كونهم يتاجرون بأرواح الناس ..

ويؤكد أهمية وضع معايير وشروط دقيقة لممارسة مهنة الصيدلة لضمان وجود كادر صيدلاني مؤهل قادر على تمييز أصناف الأدوية وصناعتها المختلفة وبالتالي ضمان عدم شراء الدواء من غير الوكالات المعتمده وبالطرق الرسمية.

وفي بعض الأحيان لايستطيع الصيادلة التعرف على الدواء المزور كما يقول الدكتور/ علي عبده حجيرة وذلك بسبب أنه يطابق نفس الشكل للصنف الأصلي ولكن يتم التعرف على الدواء المزور بأنه لايحمل ختم الوكيل وكذلك الأدوية التي تؤخذ من الباعة المتجولين والمهربين تكون مزورة أيضاً للأسف الشديد بعض الصيادلة لايهمهم التأكد من جودة وسلامة العلاج بقدر إهتمامهم بالربح غير أسفين على صحة المرضه وعلى الجهات المختصة التعامل مع هذه القضايا بجدية وعدم التساهل مع من تسول له نفسه المتاجرة بأرواح الناس وعلى الصيادلة أن يضعوا الأمانة التي هي المرتكز الأساسي لأخلاقيات المهن نصب أعينهم والحرص على شراء الأدوية من الوكلاء المعتمدين وكذلك الترويج للصناعات الوطنية التي لايستطيع أحد القيام بتزويرها كما أن على وزارة الصحة القيام بالتوعية والتثقيف الصحي للمجتمع بمخاطر الدواء المهرب والمزور لكي تحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

ختاماً

ينبغي في ختام تناولنا لهذه القضية الهامة والخطيرة على الصحة العامة وحياة الناس لابد من التأكيد على أهمية العمل على خلق وعي مجتمعي واسع إزاء الظاهرة ومخاطرها وإعطائها الأهمية في البرامج الإرشادية والتثقيفية في مختلف وسائل الأعلام والتوعية وبحسب كثير من المختصين فإن على هيئة الدواء الرسمية العمل على تقليل الاصناف التي تصل إلى البلاد حتى يتسنى لها إحكام السيطرة على أداء الصيدليات والمخازن وضبط عملية مزاولة التجارة الدوائية حتى تسير وفقا للمعايير والشروط التي تتحقق معها سلامة الفرد والمجتمع ويبقى التأكيد كذلك على المسؤولية ولاخلاقية للأطباء في التعامل مع مرضاهم وتوعيتهم بأهمية رجوع المريض بعد شرائه الدواء إلى الطبيب الذي وصف العلاج للتأكد من مأمونية وسلامة هذه العقاقير والتي قد تكون السبب في إلحاق الأذى بصحته وعلى العكس تماماً من الهدف الذي صنعت من أجله.

ظاهرة حمل السلاح

■ يئسنا من أن يصدر مجلس النواب قانوناً ينظم حيازة وحمل السلاح الشخصي ويحظر على الأفراد ما عداها من الأنواع التي تزخر بها أسواقنا فقد ناقش هذا المجلس كل شيء ليس له معنى في مصير الوطن وحياة مواطنيه حتى أن داحس والغبراء تكررت فصولها هذا الزمان في أروقة المجلس لتحديد سن الزواج وشروط الطلاق ولإضافة السبت إلى قافلة الإجازات مراعاة لشعور المسبتين من البشر لكنه أغفل عن عمد ومع سبق الإصرار والترصد مشروع قانون السلاح الذي قدم إليه قبل عشرين عاماً بالتمام والكمال فالمشروع رفعه مجلس الوزراء في العام١٩٩٢ م ونحن الآن في العام ٢٠١٢م ورغم تعدد دورات المجلس خلال تلك الحقبة من الزمن إلا أن العقلية هي نفسها ، ولا أدعي علمي بماهية الأسباب التي (منعت) نواب الأمة من مناقشة وإصدار هذا القانون الذي يعد الخطوة الأولى لتحقيق الأمن والاستقرار وواحدة من الخطوات الأساسية لاستقطاب المستثمرين وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد .

عقيد/ عبد الغني الوجيه

قد انتهى أجل المجلس وأصبح يمدد لنفسه نيابة عن الشعب فهو (كما كثير من الأمور في حياتنا اليوم) خارج إطار القانون نفسه وآن لنا أن نناقش ظاهرة حمل السلاح من منظور الممكن لمن بقي من العقلاء والمؤمنين والحكماء في بلد الإيمان والحكمة وما يمكن أن يقوموا به من ذات أنفسهم لمحاربة هذه الظاهرة المقيتة المميتة والعمل على الحد منها قدر المستطاع .

أصبحنا نقرأ في كتابات الأجانب أن الرجل اليمني يعتبر حمل السلاح مهماً لاكتمال رجولته ويكذب كل من يقول ذلك فاليمني وعلى مر الأزمان من أشجع الفرسان والمقاتلين على وجه المعمورة والتاريخ أكبر شاهد على ذلك وما حمل السلاح الناري إلا لإكمال النقص في الرجولة فمن لا يملك القوة البدنية يجبره ضعفه لأن يلجأ لحمل السلاح الناري.

أثلج صدري ما قام به صديق الشرطة / فراس شمسان وزملاؤه من أعضاء مجموعة أصدقاء الشرطة على الفيس بوك وبتعاون منتدى التبادل المعرفي من عمل في سبيل محاربة هذه الظاهرة وهذا هو سبيلنا إلى أن يأذن الله ببديل عن أعضاء مجلس النواب ممن يقدمون مصلحة الوطن والمواطنين على مصالحهم الشخصية الضيقة .

همسة أمنية :

وجود الأسلحة النارية قريباً من الأطفال وذوي الإعاقة الفكرية خطر محدق أودى بحياة كثير من الأحبة داخل الأسرة الواحدة .

احرصوا في حال حيازة السلاح أن يكون في وضع الأمان وبعيد عن متناول أيديهم.

alwajih@yahoo.com

من ملفات الشرطة:

جريمة في الثالثة والنصف قبل الفجر

عرض وتحليل/ حسين كُريش

المجني عليه» القتيل» في هذه الواقعة مازال صبياً لم يتعد عمره الـ» ١٥ »عاماً ،وقد خرج من منزلهم الكائن في إحدى مناطق همدان محافظة صنعاء قبل الفجر بعد أن تناول الطعام إلى أرض قات تابعة لهم على مسافة غير بعيدة من المنزل ،لكن بعد خروجه ببضع دقائق دوت في الأجواء أصوات طلقات رصاص، وصوت شخص يصيح لقد قتلوه وهربوا.... أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه وهربوا...!؟

ويقصد بذلك الصبي الذي خرج من منزلهم إلى أرض القات قبل لحظات.. غير أنه اتضح فيما بعد غير ذلك. وهاهي الوقائع وبداية تفاصيلها..

السادسة صباحاً من ذلك اليوم الخميس كان الوقت عندما أوصل طقم شرطة مركز ضروان بهمدان أحد الأشخاص عمره» ٢٩» عاماً إلى البحث الجنائي بمحافظة صنعاء على أنه متهم بارتكاب جريمة قتل ولد أحد الأهالي بإحدى القرى بنفس منطقة المركز ،وذلك في فجر ذات اليوم ،فإن المجني عليه تم إسعافه إلى المستشفى الكائن بالمنطقة، ومصاب بعدة طلقات نارية ،وهو مفارق للحياة وجثة هامدة، والجثة موجودة هناك في المستشفى ،فتم عقب هذا انتقال بعض رجال البحث مع مختصي الأدلة الجنائية بالمحافظة إلى المستشفى لمعاينة الجثة وفحصها وتصويرها فنياً. وكانت الجثة كما تبينت لهم هناك في المستشفى عند معاينتها لشاب صبي عمره بالكاد» ١٥ «عاماً ،ومصاب بعدة طلقات نارية هي التي أدت لمقتله، الأولى كان مدخلها في كف يده اليمنى والثانية مدخلها باللوح الأيسر ومخرجها من الرقبة ،والثالثة والرابعة اخترقتا ساعد يده اليسرى.... وكان المنظر بشعاً ومأساوياً.

وقد تم تكليف رجال مركز شرطة ضروان الذين كانوا حاضرين برفقتهم وكانوا من قاموا بالانتقال وعمل الإجراءات الأولية من البداية، بنقل الجثة بعد الانتهاء من المعاينة إلى مستشفى الثورة العام بالعاصمة لحفظها بالثلاجة هناك مؤقتاً حتى استكمال الإجراءات بشأنها.. في حين انتقل رجال البحث بعد ذلك إلى مكان الواقعة لإجراء المعانية الفنية والتصوير وجمع ما أمكن من المعلومات حول الجريمة وأسبابها وملابساتها التي كانت مجهولة كذلك.. وقاموا هناك خلال المعاينة للمكان بأخذ إفادة أم الصبي المجني عليه وفتح محضر معها كمدعية أو ولية الدم كون زوجها والد الصبي كان مريضاً ويعاني من حالة نفسية ،وحالته لا تسمح بإمكانية سؤاله أو اعتماد أقواله ،كما أخذوا إفادة ابنها الآخر « شقيق المجني عليه» إضافة إلى أخذ إفادات بعض الجيران والأهالي بالمنطقة وفي نطاق موقع الواقعة وحوله ،وكان الموقع لا يبعد كثيراً عن منزل أسرة المجني عليه.

وورد في إفادة والدة الصبي المغدور به بما يفيد: أن ابنها غادر المنزل بعد أن تناول الطعام والوقت حوالي الثالثة والنصف قبل الفجر قائلاً بأنه سيذهب إلى الحارس الذي يقوم بحراسة موضع القات الكائن بالقرب من البيت أو على مسافة غير بعيدة منه.. ثم بعدها بنصف ساعة تقريباً سمعت أصوات طلقات نارية بشكل سريع ،وتبعها صوت الحارس وهو يصيح قائلاً: قتلوه.. قتلوه.. فتحركت هي وإحدى بناتها عقب ذلك إلى محل المحراس أو كوخ الحراسة « الديمة».. وشاهدت مع ابنتها عند وصولهما هناك الحارس وفي يده سلاح الآلي وهو مرتبك وصورته متغيرة، وابنها الصبي كان مرمياً أمامه على الأرض وهو مصاب وتسيل منه الدماء ولا يتحرك..

فصاحت في وجه الحارس: قتلت ابني... لماذا فعلت ذلك..؟! رد عليها الحارس: لست أنا من قتله ،ولكن السرق» اللصوص» هم الذين قتلوه.. فقالت له: أنت الذي قتلت ولدي.. وكان لحظتها الحارس يرتجف من الخوف والذعر ،وولدها كان مفارقاً للحياة وجثة هامدة ،ثم حضر أثناءها الناس وتجمعوا في المكان..

وأضافت.. الأم في أقوالها، أن ولدها القتيل كان يذهب إلى عند الحارس في بعض الأحيان ويجلس هناك لديه لحراسة موضع القات التابع لهم والذي كان مجاوراً لموضع القات التابع لأحد الأهالي ويقوم بحراسته الحارس ... كما أكدت أنها لا تعلم بوجود أية خلافات بين ولدها المجني عليه والحارس المذكور، ولكنها تتهم هذا الأخير ومصرة على ذلك بأنه الذي أطلق الرصاص على ابنها وقتله، ولا تتهم شخصاً آخر غيره.

في حين جاء في إفادة ولدها (شقيق المجني عليه) الآخر، بما يؤكد: أنه كان وقت الواقعة يقوم بالسقي في أرض قات أو موضع تابع لهم آخر، وهو يبعد عن الموضع مسرح الجريمة، ولم يعلم بالواقعة إلا بعد أن اتصلوا به من المنزل يخبرونه بذلك، وكانوا قد قاموا بإسعاف أخيه إلى المستشفى .. كما أفاد بأقواله مضيفاً أنه قبل حوالي أسبوع من الواقعة طلب منه الحارس (المتهم) بأن يأتي عنده للمقيل أو للتخزين والسمرة معاً.

ولكنه لم يذهب، فظل الحارس في تلك الليلة يراقبه ويتابع خطواته وتحركاته أكثر من مرة من كوخ الحراسة أو (الديمة) محل حراسته، ومع أنه ليس ثمة خلاف أو عداء سابق بينهم والحارس من قريب أو بعيد، إلا أنه يوجه اتهامه للحارس المشار إليه بأنه مرتكب الجريمة، وبقية الأحداث في عدد الأحد القادم إن شاء الله تعالى.